مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري
اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، د. ثناء أبا زيد، نور الصافتلي.
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4136
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (5)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (5) 2008

البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري

الدكتور نور الدين هرمز *
الدكتورة ثناء أبا زيد**
نور الصافتلي ***

(تاريخ الإيداع 15 / 7 / 2008. قُبِل للنشر في 2008/12/24)

□ الملخّص □

البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وهي ظاهرة مرضية تتجلى في عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه، فهي تعني عدم القدرة على توظيف واستثمار الطاقات البشرية للإنتاج، وإهدارها مما يعرقل حركة التنمية ويعطل حركة الدفع نحو مجتمع منتج. وتتجلى خطورة المشكلة في التزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل وما تخّلفه هذه السياسة وراءها من نتائج اجتماعية وسياسية ونفسية، باعتبارها البيئة المواتية لنمو مظاهر العنف والجريمة والتطرف. وبالتالي فإن حل هذه المشكلة من شأنه مواجهة التفكك الاجتماعي والأسري، والمساهمة في إعادة توجيه الطاقات البشرية المتاحة، والتقليل من الاضطرابات السياسية والنفسية والاقتصادية، وهذا يعني بالضرورة التأكيد على أهمية تحقيق التنمية، وتحديد خطوات ومقترحات فعلية وضمن الظروف الراهنة المحيطة من أجل وضع حد لتفاقم هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية: البطالة– الاقتصاد السوري – التنمية.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** أستاذ مساعد – جامعة تشرين– كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد و التخطيط – اللاذقية – سورية.
*** طالبة دراسات عليا (ماجستير) – جامعة تشرين– كلية الاقتصاد– قسم العلاقات الدولية – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (5)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (5) 2008

Unemployment and The Challenges of Syrian Economy's Reality

Dr. Nouroddeen Hermez *
Dr. Thana Abazeed**
Nour Alsafatli ***

(Received 15 / 7 / 2008. Accepted 24/12/2008)

□ ABSTRACT □

Unemployment is a problem that has economic and social dimensions. It is a unhealthy phenomenon that manifests itself in the absence of legal job opportunities to those who have the ability and the willingness to work.

It means the inability of recruiting and investment the manpower for production, Thereby hampering the movement of development and hindering the movement towards a productive society. The seriousness of this problem is manifested in the ever-growing numbers of unemployed and in the social, political and psychological consequences for this policy as the suitable environment for growing the aspects of violence, crime and extremism.

Therefore the solution of this problem would face family and social disintegration, and would contribute to the reorientation of the availability human resources, and reduce the psychological, economic and political turmoil. This means necessarily emphasize the importance of achieving development, and identify steps and concrete proposals, within the current circumstances surrounding to put an end to exacerbate the problem.

Key words: unemployment, Syrian economy, and development.

***Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, University of Tishreen, Lattakia, Syria.**
****Associate Professor, Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*****Postgraduate Student, international relation Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي توجد في الدول الغنية المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

في النظام المشاعي البدائي، ساد الجماعة إحساس فطري بأن قوة الجماعة وقدرتها على البقاء، مرهونة بكثرة عددها وقوة كل فرد فيها، فقامت العلاقات فيها على أساس الامتلاك والعمل والتوزيع المتساوي. أما في النظامين العبودي والإقطاعي، فقد كانت التبعية الشخصية للطبقات غير المالكة (العبيد والفلاحين الأقنان) إلى أسياد العبيد والإقطاعيين تجعل أفراد تلك الطبقات جزءاً من ممتلكات الطبقة المالكة. إما ملكية كاملة (العبيد)، أو ملكية جزئية، بمقدار ما تتوقف حياتهم على حصتهم العينية من ناتج عملهم (الفلاحون الأقنان)، وهكذا لم يكن بالإمكان ظهور العاطلين عن العمل الباحثين عنه، وكان انخفاض متوسط العمر يتكفل من جهة أخرى، بعدم ظهور الفائض البشري.

أما النظام الرأسمالي فقد «حرر» أصحاب قوة العمل قانونياً وشكلياً، ولكن ليحولهم إلى عبيد لقوة غشماء اسمها قوانين السوق، إذ جعلهم إحدى السلع الخاضعة لقانون العرض والطلب. ففي السوق وحده تتحدد الحاجة إلى البشر كما تتحدد قيمة قوة عمل (أجر) كل منهم، وذلك بالتبعية لكون ما يقدر على تقديمه من سلع أو خدمات يلبي طلباً قائماً يوفر عائداً مرضياً لصاحب رأس المال وبغض النظر عن نوعية وأهمية القدرات والخصائص الشخصية للبشر أنفسهم. وأصبحت البطالة أخطر آفات الرأسمالية.

في الأنظمة الاشتراكية الواقعية التي شهدها القرن العشرين تحقق تقدماً لايمكن إنكاره في تحرير الإنسان من آفة البطالة، وذلك نتيجة اعتماد التخطيط كآلية لعمل النظام الاقتصادي بديلاً عن آلية السوق. ولكن النظام الاشتراكي الواقعي انهار بسبب عجزه عن إنضاج الشروط السياسية والمعنوية المميزة له عن الأنظمة الطبقية، وكذلك بسبب كونه لم يتم على أعلى مستوى لتطور قوى الإنتاج كما كان مفترضاً نظرياً، ولأنه أيضاً لم يستطع تطوير نظام التخطيط إلى نظام يضع خصائص العامل الإنساني في صلب اعتباراته الإنتاجية والاستهلاكية والأخلاقية.

إن النظرية الكلاسيكية التي تعتبر البطالة نتيجة لرفض العاطلين عن العمل القبول بأجور أدنى، أي بطالة اختيارية، لاتصلح لتفسير ظاهرة البطالة، وبالتالي لاتفيد في شيء في معالجتها، أما النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تعتبر البطالة إجبارية وتربطها بالتراكم الرأسمالي وتضع في اعتبارها العوامل الاجتماعية والسياسية فهي أقدر من سابقتها على تفسير البطالة ومعالجتها.[1]

مشكلة البحث :

البطالة تعني عدم القدرة على توظيف واستثمار الطاقات البشرية للإنتاج وإهدارها. مما يعرقل حركة التنمية ويعطل حركة الدفع نحو مجتمع منتج ومستقبل مشرق . و أصبحت البطالة واحدة من أخطر وأهم المشكلات التي تواجه العالم. وخطورة المشكلة لا تتمثل في التزايد المستمر في أعداد العاطلين، وإنما الخطورة في النتائج الاجتماعية و السياسية والنفسية التي تصاحب حالة التعطل، حيث تعد البطالة هي البيئة الخصبة و المواتية لنمو العنف والجريمة و التطرف.

فرضيات البحث :

- البطالة ظاهرة اجتماعية لا يمكن تجاهل تأثيراتها في إضعاف معدلات النمو الاقتصادي.
- البطالة والفقر شقان لعلة واحدة. فالعاطل عن العمل لايمكنه تحقيق الحد الأدنى لمستوى معيشته أو معيشة أي من أفراد أسرته، والفرد الذي دون خط الفقر، هو في الغالب لم يتمكن من الحصول على عمل يؤمن له ذلك.
- يوجد لدينا كوادر علمية وخريجي جامعات، ولكنها غير موجهة باتجاه فرص العمل المتاحة.
- لابد من تحقيق تنمية وهذه التنمية يجب أن تكون تنمية بشرية وتنمية مستدامة، باعتبارها البنية التحتية لحل أي مشكلة اقتصادية واجتماعية.
- رسم السياسات المحلية المناسبة لمكافحة الفقر هو المدخل الحقيقي لمكافحة الفقر و تحقيق التنمية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من ضرورة إيجاد حل لتفاقم مشكلة البطالة، وبالتالي زيادة معدلات الفقر، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في زيادة استثمار الطاقات البشرية المتاحة، وإعادة توجيه الكوادر العلمية باتجاه رفع سوية الاقتصاد وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. التعريف بمشكلة البطالة وتحديد أنواعها وأهم المظاهر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها.
2. تحديد معدلات البطالة وعلاقتها بمستويات الفقر في سوريا.
3. التأكيد على أهمية توجيه الكوادر التعليمية بما يلائم استثمار الطاقات البشرية المتاحة.
4. التأكيد على أهمية دور التنمية في حل مشكلة البطالة.
5. التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تساهم في وضع حد لهذه المشكلة.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال وصف الشروط المحددة لهوية العاطل عن العمل، وتعريف البطالة، وتحديد أنواعها وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها. كما تم اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل معدلات البطالة في سوريا.

مفهوم البطالة

1- البطالة :

البطالة هي ظاهرة اجتماعية ناتجة عن تطور قوى الإنتاج الاجتماعي التي تحكمها علاقات الإنتاج الرأسمالية، وأصبحت كلمة بطالة واسعة الاستخدام، و غامضة المفهوم وإن للبطالة أبعادها على كافة جوانب الحياة " دينياً . اجتماعياً – اقتصادياً ". فالبطالة قضية جوهرية سواء من ناحية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وتعد معدلات البطالة مؤشراً اقتصادياً أساسياً في التعرف على أحوال الاقتصاد. [1]

2- من هو العاطل عن العمل:

بداية لابد من القول: إن كل من لا يعمل هو عاطل عن العمل، حسب ماهو شائع، فهناك فئات غير قادرة على العمل لايمكن القول عنهم أنهم عاطلون عن العمل، ولا يمكن احتسابهم ضمن معدلات البطالة كالمرضى والعجزة والأطفال وكبار السن والأفراد الذين كانوا يعملون، وأحيلوا للتقاعد ويتقاضون راتباً شهرياً، كذلك هناك أفراداً قادرين على العمل وعلى الإنتاج ولا يعملون فعلاً، ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين عن العمل لأنهم لا يبحثون عن فرص عمل not seeking مثل الطلبة الذين يدرسون في الثانويات والجامعات ممن بلغوا سن العمل(15–24) ، فهؤلاء رغم قدرتهم على العمل لايبحثون عن عمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة والتحصيل العلمي والمعرفي، ولهذا لايصح إدخالهم في دائرة العاطلين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لايبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماماً discouraged، لأن جهودهم في البحث عن عمل في الماضي لم تجد نفعاً فكفوا عن البحث عن فرص عمل، مثل هؤلاء لاتدخلهم الإحصاءات الرسمية في زمرة العاطلين عن العمل. كذلك يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل لكنهم لا يعملون لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل، فهؤلاء أيضاً لا يعتبرون عاطلين. كذلك هناك أفراد يعملون ويحصلون على أجر لكنهم يبحثون عن عمل أفضل، هؤلاء لا يجوز اعتبارهم عاطلين عن العمل، وهناك بعض العمال والموظفين الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم ويرغبون في العمل طوال الوقت، ولهذا فهم يبحثون عن مثل هذا العمل، ومع ذلك فإن إحصاءات العمل غالباً لا تعتبر هؤلاء ضمن العاطلين حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الأسبوع، هؤلاء يمكن تصنيفهم بأنهم في حالة نقص للتشغيل Underemployment ويجب أخذهم بعين الاعتبار عند وضع إحصاءات البطالة، وعليه نستنتج أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلاً، وليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين عن العمل. وعموماً هناك ثلاث شروط يجتمعان معاً لتعريف العاطل عن العمل بحسب الإحصاءات الرسمية، وهما:

1– أن يكون قادراً على العمل. 2– أن يبحث عن فرصة عمل. 3– أن يقبل بمتوسط الأجر السائد.

وتأسيساً على ذلك يُجمع الاقتصاديون والخبراء– وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف العاطل عن العمل بأنه: " **كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى**".[1]

أنواع البطالة:

البطالة تحدث لأسباب مختلفة، فهناك موجات من الانتعاش والانكماش في الاقتصاد، وهناك تقلبات موسمية، وقصور نوعي وكمي في التعليم، وضعف في الإنتاجية، وتغير دوري في الطلب على السلع، وهناك منازعات بين العمال وأصحاب العمل. وقد توصلت دراسة عن التعطل في دول الاسكوا إلى أن أهم أسباب البطالة هو عدم الموائمة بين مخرجات نظم ومؤسسات التعليم العالي، وبين احتياجات الاقتصاد الوطني. والسبب في ذلك توجه الطلاب إلى دراسة تخصصات نظرية وهناك تشبع منها وقلة في عدد الخريجين التخصصات العلمية[2]، كذلك فإن التركيب العمري والنوعي للسكان، والهجرة الوافدة والداخلية، من أهم العوامل الديموغرافية في إحداث البطالة. إضافة إلى حجم مشاركة المرأة، والعوامل الاجتماعية التي تسهم بعض القيم في النظرة الدونية للعمل اليدوي.[3] والبعض يقترح إن من الحلول هي سن الأنظمة لحماية المواطن العاطل، وحفز القطاع الخاص لتوظيف القوى البشرية المواطنة وتشجيع الصناعات والمشروعات الصغيرة التي يمكن أن تمتص بعض من هذه العالة الوطنية.[4]

ويميز الاقتصاديون بين أنواع مختلفة من البطالة، ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي:

- **البطالة الدورية:** وتعني أن النشاط الاقتصادي لايسير بتواتر واحد ومنتظم عبر الزمن بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط وكساد ورواج وانتعاش وهذا ما يسمى الدورة الاقتصادية ومع كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية تتغير أرقام ومعدلات البطالة، حيث ترتفع معدلات البطالة في مرحلة الهبوط والكساد وتنخفض معدلات البطالة في مرحلة الرواج والانتعاش لذا يطلق على هذه البطالة المرافقة والمرتبطة بالدورات الاقتصادية اسم البطالة الدورية.[5]
- **البطالة الهيكلية:** وهي التي تصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات و خبرات العمال المتعطلين الراغبين بالعمل والباحثين عنه. أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه. أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة.
- **البطالة السافرة والبطالة المقنعة:** يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، وليس بخاف أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي.

أما البطالة المقنعة فالمعنى المراد بها هو، هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو، من الناحية الظاهرية، أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً. لكنها من الناحية الفعلية لاتعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات. [5]

- **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:** البطالة الاختيارية: هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن. فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما البطالة الإجبارية: فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره. وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد بشكل قسري، رغم أن العامل راغب بالعمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية.[5]

- **البطالة التكنولوجية:** توجد في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة التقدم التكنولوجي، وما يؤدي إليه من إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة لأن الآلات الأولى تحتاج إلى عدد أقل من العمال، يضاف إلى ذلك عدم قدرة العمال على استخدام الآلات الحديثة إذا لم يخضعوا للتدريب على استعمالها، ويمكن التخفيف من حدة هذه البطالة بإعادة تدريب العمال.[6]

أسباب البطالة:

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية، و اجتماعية، و سياسية، و كلاً منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة.

1- الأسباب الاقتصادية والسياسية:

بالنسبة للدول العربية فقد تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية وتفاقمت حدة البطالة فيها لكثير من الأسباب وعجزت حكوماتها عن تطبيق سياسات حازمة لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أو تقلب أسعار الصادرات وعدم استقرار أسواق النقد العالمية وتذبذب أسعار الصرف مما كان له أسوأ الأثر على موازين المدفوعات فضلاً عن ضعف قدراتها الذاتية على الاستيراد وتعطل كثير من برامج التنمية وعمليات الإنتاج نتيجة عجز الاستثمار مما أدى بالتالي إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وارتفاع معدلات البطالة.

كما أن الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة يؤدي إلى نقص فرص العمل . وبالتالي فمن الواجب أن تسعى الدول العربية نحو تفعيل السوق العربية المشتركة لمواجهة التحديات الغربية والعمل على النهوض بالصناعات الصغيرة التي تدفع التنمية وتزيد من فرص العمل.

2- الأسباب الاجتماعية:

1.ارتفاع معدلات النمو السكاني: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

2.التفاوت الطبقي:لم يعد هناك طبقة وسطى، إما أثرياء أو فقراء وغالباً المناصب الوظيفية والأعمال تكون متاحة للأثرياء فقط .

3.أساليب التنشئة الاجتماعية:والتي لايسعى فيها ولي الأمر أن يحث في الطفل قيمة الاجتهاد والعمل والتي حينها يفتقد الطفل القدوة والمثل الصالح، لاسيما حين يكون ولي الأمر ذاته لا يعمل. أو قد نجد أن بعض الأفراد قد يرفضون العمل في بعض الأعمال أو المهن لأنها لاتناسب مستواهم الاجتماعي أو المستوى العلمي أو أنها لاتناسب تنشئته الاجتماعية فبالتالي تظهر لنا البطالة أو نوع من أشكال البطالة وهي البطالة الاختيارية.

4.التعليم ومستوياته: يؤثر التعليم ومستوياته في سوق العمل وذلك عندما لا تتناسب مستويات التعليم مع احتياجات سوق العمل داخل الدولة أو عندما تكون غير مواتية للتطور التكنولوجي مقارنة بالدول المتقدمة من ناحية، وكذلك فإن فرص العمل غالباً ما تفضل خريجي المعاهد على خريجي الجامعات نظراً لكون اليد العاملة أرخص من جهة ، و القبول بأي مستوى وظيفي من جهة أخرى ، قياساً بأصحاب الشهادات العليا.

الآثار والمشكلات المترتبة على البطالة:

1- الآثار الاقتصادية:

1.إن للبطالة تأثيراً واضحاً على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي. أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغيير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه.

2.أيضا هناك آثار غير مباشرة تتمثل في التأثير على الاستهلاك والتأثير على الصادرات والواردات.

3.ج- ضعف القوى الشرائية تدريجياً بالسوق الداخلي مما يؤدي إلى التأثير على عملية العرض والطلب بالسوق.

2- الآثار الاجتماعية:

2-1- العنف و الانحراف الاجتماعي: أكثرية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية. وبما أن البطالة نتيجة طبيعية في النظام الرأسمالي وملازمة له. فهي أصبحت حالة عائمة في الأنظمة الدكتاتورية. و الأسباب كثيرة منها الأزمات السياسية والحصار الاقتصادي وتشويه الاقتصاد وكثرة نماذجه، والبطالة المقنعة عبارة عن مصطلح يعني تكدس أيدي بشرية في موقع العمل الذي لا يحتاج لهذه الكثرة من العاملين والموظفين، وهذا التضخم يؤدي بالتالي إلى البيروقراطية والروتين وعدم تطوير الإنتاج وبطئه وبطئ العمل نفسه وهو يكلف الاقتصاد الوطني ويلحق به أضراراً شتى مثلما هي البطالة لأن من مظاهر البطالة المقنعة بالدرجة الأولى تغطية العدد الفعلي للعاطلين عن العمل في البلاد. وبالتالي فشل أي دراسة ميدانية واقعية تهدف لوضع حلول للتخفيف من البطالة وهي ترقيع لمفهوم القضاء على البطالة في المجتمع وقد عانت منه بلدان أوربا الشرقية والكثير من بلدان ودول العالم الثالث التي تحكمها أنظمة دكتاتورية تسلطية. البطالة والفقر علة اللعل الاجتماعية ، فالعمل من أجل التخفيف من معاناة المواطنين والإسراع في إيجاد فرص للعاطلين، والعمل الجاد من أجل تهيئة الظروف لاستيعاب أفراد الجيش والشرطة والمؤسسات الأخرى، يؤدي إلى التخفيف بشكل كبير من أعمال العنف السائدة والتي أساسها اقتصادي وسببها الفقر الذي يدفع الكثير من المحتاجين إلى طريق المجهول ومنها الانخراط في التنظيمات الإرهابية والمليشيات الطائفية لزجهم في أعمال العنف وخرق القوانين من تفجير واغتيال وخطف وسرقات وتخريب البنى التحتية، فبحل مشكلة البطالة والفقر سيكون هناك فرص حقيقية لاستتباب الأمن والنظام، حيث يجري التوجه إليه للبناء واستكمال الاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي.[7] لاسيما وأننا نجد أن البعض من الشباب يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفاً محدداً وأيضاً كونه ضعيفاً بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب، و منهم أيضاً من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات، لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل وبالتالي توصل الفرد إلى الجريمة والانحراف.

2-2 - الشعور بعدم الانتماء (ضعف الانتماء) والهجرة :وهو شعور الشاب بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنها لاتستطيع أن تحقق له أو توفر له مصدراً للعمل وبالتالي ينتمي الشاب إلى أي مجتمع آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل، و يجد في الهجرة إلى بلاد أخرى حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.

كل هذه الأبعاد السابقة تزيد من المشكلات الأسرية وتساهم في التفكك السري وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة.

تحديات واقع الاقتصاد السوري:

يواجه الاقتصاد السوري تحديات شاقة في الآونة الراهنة تناقص احتياطياته من النفط يسبب تحدياً كبيراً أمام إمكانية استمرار استقرار أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات. وخسارة دخل النفط يؤدي إلى مشقة في الحفاظ على مستويات المعيشة. وسوف يؤدي التزايد الكبير في أعداد الداخلين إلى سوق العمل إلى زيادة الضغوط على مستوى البطالة ، وإلى زيادة الضغوط السياسية الرامية إلى حماية العمالة في القطاع العام . ويضاعف من هذه التحديات المناخ السياسي الإقليمي المضطرب الذي يؤثر سلباً على مناخ الأعمال في سورية. فقد اتجهت الحكومة للقيام بمجموعة من الإصلاحات التي ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص ، ودعم لآليات من السوق، وفتح الاقتصاد أمام المنافسة العالمية وتحرير النظام المالي، والشروع في تقوية آفاق المالية العامة في المدى المتوسط، فأضحى هناك عدد متزايد من القطاعات التي تم فتحها للاستثمار الخاص، بالرغم من أن سورية لا تزال تحتل موقعاً ضعيفاً على مؤشر المصرف الدولي لتقييم مناخ الاستثمار (إذ تحتل سورية مرتبة 121من أصل 155 بلداً) [8]. فلقد حدث في السنوات الأخيرة زخم في الإصلاح الرامي إلى تحسين مناخ الاستثمار، منها تبسط ملموس في النظام الضريبي وتحسين ملحوظ في أداء قطاع السياحة، وتجري حالياً مراجعة قوانين الأعمال والتجارة، ووضع الإطار القانوني والتنظيمي لبدء نشاط سوق للأوراق المالية، وبصفة عامة هنالك اتجاه ملموس نحو اتساع نشاط القطاع الخاص وفك القيود التي تكبل نشاطه.

لقد تميز الاقتصاد السوري لاسيما قبل عام 1980 ، بطابع المركزية الشديدة ، مع الإشراف الكامل عليه من قبل القطاع العام . فكانت التجارة الخارجية حكراً على منشآت القطاع العام، مع وجود قيود على الاستثمار الأجنبي، باستثناء عدد قليل من المنشآت العامة، وكان الجانب الأعظم من الإنتاج يتجه إلى تلبية الاحتياجات المحلية، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو سلبي خلال الثمانينات بلغ 0.54 % سنوياً بالمقارنة مع مستوى الناتج المحلي لعام 1980 [9]، وتراجع بمعدل الاستثمار بنحو 15% من الناتج المحلي لعام 1988 و نحو 19.77% من الناتج عام 1990 [9]،و خلال الأعوام 1990-1995 ، شهد الاقتصاد السوري نمواً بنسبة 5-7% (بفضل مجموعة إجراءات الإصلاح التي حدثت في أوائل التسعينيات واكتشاف النفط)، إلا أنه عاد للتباطؤ مرة أخرى بشكل ملحوظ. فقد تراجع خلال الأعوام 1999 و 2000 و 2001 بما يعادل 1.8 % وسيطاً بالمقارنة مع عام1983 [10]. فبالرغم من عدد من إجراءات الإصلاح الاقتصادية الهامّة؛ والتي شملت تحرير سعر الصرف والتجارة وترخيص البنوك الخاصة و اللبرلة . فقد رافق الاقتصاد السوري مجموعة من الأحداث أدت إلى إعاقة نموه منها:

1. نفاذ سريع للموارد النفطية، و هجرة الرساميل ونقص الاستثمار الأجنبي .
2. قطاع زراعي متقلب ومنخفض الأداء. حيث أصبح القطاع الزراعي مهدداً بسبب التصحر، و قد أدى التصحر الذي شهدته سوريا في السنوات الخمس الماضية، إلى تراجع مساحة الأرضي الزراعية المزروعة وارتفاع معدل الملوحة في الأراضي . فتكاليف التدهور البيئي المتوقع في سوريا ، والذي يؤثر في الإنتاج الاقتصادي والموارد الطبيعية حتى العام2005 يتراوح بين 1225-1730 مليون دولار ، بينما تراوح عام1997 بين 690-880 مليون دولار[11]. حيث أن 50% من الأراضي الزراعية المنتجة تعاني من التدهور وخرجت مساحات كبيرة من الاستخدام نتيجة التوسع المدني. وتتوزع الأراضي حسب نوعيتها إلى 23% للزراعة و2% غابات و20% أراضي صخرية و45% بادية وتقدر نسبة المساحات الزراعية غير المروية بـ 82% والمساحات المزروعة ب 18%[11].

3. تراجع الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
4. إعطاء القيادة الاقتصادية للقطاع الخاص، في ظل قصوره البنيوي عن تطوير قدراته وإمكانياته القائمة التنظيمية والإنتاجية .
5. إقامة شركات قابضة محلية وأجنبية (مع ما تمثله من خطر على المدخرات الوطني) .
6. حرية حركة رأس المال الاحتكاري الأجنبي وحرية تحويل أرباحه .
7. إقامة سوق الأوراق المالية والتوسع في إقامة مصارف خاصة ومناطق اقتصادية خاصة .
8. الانفتاح السريع أمام المؤسسات العالمية المالية والتجارية .
9. فتح قطاع التأمين والمقاولات والإسكان وتوسيع المضاربة، وإنهاء دور الدولة في التجارة الخارجية .
10. استمرار السياسات المالية والضريبية و السعرية و الأجرية المطبقة دون مواكبة التغييرات الحاصلة
11. الحصار الاقتصادي و المقاطعات الدولية التي تعرضت لها سوريا في تلك الفترة.
12. وقد أدى التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي خلال عقدي الثمانينات و التسعينات إلى تراكم العجز في فرص العمل الجديدة ، و ازداد بالمقابل أعداد العاطلين عن العمل من 4.8% من قوة العمل عام 1981 إلى 8.5% عام 1993 ثم إلى 9.5% عام 1999 وإلى 11.7% عام 2003. أي أنها نمت بعدل 4.87% سنوياً خلال الفترة(1981–1993) و بعدل 3.24% خلال السنوات (1993–2003)[12].

وعليه فإن الخطة الخمسية العاشرة التي بدأ تطبيقها مطلع عام 2006 ، بمثابة خطة تحول شامل؛ باعتبارها اشتقت أهدافها من خلال رؤية مستقبلية بعيدة المدى، لقيادة الجهود الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهي تعمل على تعبئة الموارد الوطنية بما يضمن مقابلة التحولات المتوقعة والاستعداد لها.

كذلك اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لتشجيع وجذب الاستثمارات أدت إلى ازدياد عدد المشروعات المشمولة بقانون الاستثمار رقم /10/ وتعديلاته، حيث بلغ عدد تلك المشروعات منذ صدور قانون الاستثمار حوالي /4000/ مشروع تكاليفها الإجمالية حوالي /1000/ مليار ليرة منها /395/مليار ليرة عام /2005/ على وجه التحديد[13]. بحيث يشكل ذلك الأساس لعملية التنوع الاقتصادي ولتحقيق المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ولخلق المزيد من فرص العمل. وللنهوض بالمناطق الأقل نمواً وبالفئات الاجتماعية الفقيرة، كما أن أهداف وثيقة البرنامج الوطني للعمل اللائق، وأهدافه في المساهمة بالحد من الفقر في سورية تنسجم مع سياسة الحكومة من حيث إصلاح سياسات سوق العمل وتأمين حقوق العمال وتطوير عمل التأمينات الاجتماعية ومعالجة مشكلة البطالة وغيرها من حزم الأمان الاجتماعي [3]. إذ أن البرنامج الذي سينفذ خلال الفترة من 2008 إلى 2010 سيهدف إلى المساهمة في الحد من الفقر في سورية.

وإذا اتجهنا بشيء من التحديد نحو البطالة نرى أنها الشق التوأم للفقر. فكثيراً ما يتم الحديث عن البطالة على اعتبارها آفة تصيب بأبعادها كافة الاقتصاديات الحديثة. وتعود أسباب هذه البطالة غالباً إلى عوامل التطور التقني والتكنولوجي، أي تعود إلى مفرزات آليات عمل النظام الرأسمالي ذاته، وهذا التحديد النظري صحيح، بيد أن هذا التحديد يفترض أولاً أن يكون الاقتصاد الجاري تحليله رأسمالياً. وثانياً أن يكون هذا الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة من التطور التي تسمح له بفرز كتل جديدة من البطالة عند كل إعادة إنتاج موسع. و تترافق البطالة بانعدام الدخل وبالتالي الفقر بشكل عام، وحسب تقرير التنمية البشرية فإن الفقر في الدول النامية يترافق أيضاً مع العمل وهذا ما دعا لإطلاق تعبير «العاملون الفقراء»؛ وذلك نتيجة غياب أي فرصة للدخل وبالتالي القبول بأي نوع من العمل يكفل حداً أدنى من مستوى

المعيشة. وفي سورية المشكلة في التوسع الكبير في القطاع غير المنظم وشموله على ما يقارب 43% من قوة العمل؛ مع ذلك فإن العاملين في القطاع المنظم ليسوا أحسن حالاً، نتيجة ضعف سوية الأجور، وتثبيتها عند حدود دنيا في العام والخاص أيضاً. وذلك نتيجة غياب الضمانات الاجتماعية والحقوق المترتبة للعاطلين عن العمل في الدول النامية وبالتالي عدم توفر المعطيات الدقيقة سواء لدى مكاتب الاستخدام أو لدى الدولة عن حجم البطالة ونوعها فعدم فعالية مكاتب الاستخدام كما هو حاصل الآن في سورية، لا يلغي وجود البطالة. والتحول من البطالة إلى القطاع غير المنظم، لا ينفي الظاهرة وإن كانت قد اتخذت أشكالاً أخرى، كما يقول تقرير التنمية البشرية بمشكلة «العاملون الفقراء» في البلدان النامية. فقد استوعب هذا القطاع خلال الثمانينات والتسعينات ما يزيد عن 700 ألف فرصة عمل؛ ومن المعروف أن الالتحاق بالقطاع غير المنظم يرتبط بعدد من العوامل أهمها:[12]

. غياب فرص العمل في القطاع المنظم.

. تدني مستوى الأجور في القطاع المنظم إلى أدنى من مستوى الكفاف، أي ملامسة عتبة الفقر.

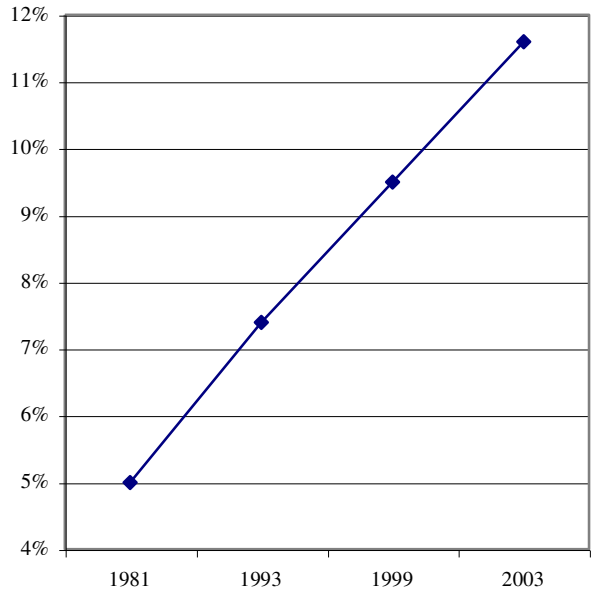
. تدني مستوى الضمانات وشروط العمل الملائمة في القطاع المنظم.

إن مشكلة الفقر لا تتوقف عند العاطلين عن العمل، بل تنسحب إلى أولئك العاملون بأجر منخفض في القطاع المنظم العام والخاص بالإضافة إلى جزء من العاملين في القطاع غير المنظم والحرفيون والعاملون لحسابهم الخاص؛ إنها مشكلة فقر اجتماعي عام متفاوت نسبياً يعكس سوء توزيع الدخل الوطني وعملية الإفقار التي تستفيد منها شريحة طفيلية ضيقة، توجه القرار الاقتصادي والسياسة الاقتصادية لخدمة مصالحها.

البطالة في سورية:

لقد انتشرت وتفاقمت مشكلة البطالة في سورية بصورة ظاهرة وخفية وكمية ونوعية وسافرة ومقنعة وموسمية حيث تفاعلت وتضافرت عدة عوامل لتظهر المشكلة بصورة خطيرة ومأساوية وكبيرة، لأن البطالة الكبيرة هدر للموارد وهي تعني خلل هيكلي في الاقتصاد وقصور الطلب الكلي للمجتمع وتعني انخفاض للدخول وأن الجهاز الإنتاجي لا يعمل بكامل طاقته، وبالتالي إن المنشات لا تطلب عمالاً أو إن الطلب على العمالة قليل جداً.

الشكل 1.10 : البطالة في سوريا 1981-2003 (%)



المصدر : الليثي، هبة. تقرير الفقر في سوريا 1996–2004 ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفصل الثاني، دمشق ،2005،29.

a. معدل البطالة: *

بالنسبة لتطور ظاهرة البطالة في الجمهورية العربية السورية فقد بلغ إجمالي عدد المتعطلين في عام1981 حوالي99 ألف، وأصبح عددهم236 ألف متعطل عام 1991 مشكلين حوالي 6.8 % من مجموع القوى العاملة مقابل181ألف متعطل عام 1989 يشكلون 5.9 % [2] من قوة العمل، وفي عام 1995 بلغت نسبة البطالة 6–8%، وازداد عدد المتعطلين ليبلغ 393983 [13] شخص عام 1998 مشكلين ما نسبته 8.9% من قوة العمل[14]. والجدول التالي يبين تطور نسبة البطالة في سورية خلال الفترة /1981–2004/:

الجدول رقم(1) يبين تطور نسبة البطالة في سورية خلال الفترة 1981–2004/ حسب إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء

السنة	1981	1989	1991	1995	1999	2004
النسبة %	4.5	5.9	6.8	8	8.9	10.8

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

* معدل البطالة = (عدد العاطلين ÷ قوة العمل) × 100، ويشير مصطلح قوة العمل إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي قوة العمل = حجم العمالة – حجم البطالة.

الجدول رقم (2) التركيب النسبي للمتعطلين عن العمل حسب الفئات العمرية خلال السنوات (1981-2004)

فئات العمر	1981	% 1984	2002	2003	2004
19 – 15	31.0	28.7	40.03	22.8	26.6
24 – 20	16.4	27.0	38.2	34.4	34.3
44 – 25	27.4	29.8	20	38.24	35.3
59 -45	–	–	11.14	3.32	3.1
60 – فأكثر	5.4	4.1	0.68	1.27	0.7

المصدر: تعداد السكان لعام 1981، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث قوة العمل بالعينة لعام 1984 المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعام 2003 ص97، المجموعة الإحصائية السورية 2004ص97، المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005 ص95

وإضافة إلى البطالة السافرة سابقة الذكر فهناك:

- البطالة الموسمية والتي تنتشر في النشاطات والقطاعات الاقتصادية ذات الطابع الموسمي العاملين ويشكل قطاع الزراعة القطاع الأكبر من حيث انتشار هذا النوع من البطالة، وفي سورية بلغ عددهم (791000) فرد عام 2004 وهؤلاء لا يعملون كل أيام السنة، وإنما في مواسم الزراعة ويعود السبب في ذلك إلى ضعف تكثيف الزراعة والاعتماد على العمل الموسمي والزراعة الفصلية[13]
- عدد العاطلين عن العمل في القطاع الحكومي: كان لسياسات التوظيف الاجتماعي وبسبب صغر حجم المشاريع التي يعمل بها القطاع العام بسبب الانتهاء من نسبة كبيرة من البنية التحتية التي نشطت في فترة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، والتحول من إلزام القطاع العام بها إلى طرحها للمناقصات مع تقديم التسهيلات للقطاع الخاص، ففي دراسة عن قوة العمل لعام 1991 وجدت أن نسبة المشتغلين بالأعمال الإدارية والكتابية من المشتغلين في القطاع العام بلغت(30%) وهي نسبة مرتفعة جداً حيث انه تشير في الأدبيات الإدارية إلى أن نسبة المشتغلين في العمل الإداري داخل المؤسسة لاتتجاوز(12%) بحدها الأقصى [2]، وقدر عدد العمالة الفائضة في القطاع العام ما لا يقل عن (600) ألف شخص عام (2004) [15]، هذا إضافة إلى عدد العاطلين عن العمل في القطاع غير المنظم والبالغ عددهم (1675974) شخص[13]، وهكذا تكون معظم القوة البشرية السورية المتاحة عاطلة عن العمل، ويعد هذا من الأسباب الرئيسية في تدني متوسط إنتاجية العمل في سورية.

b. العمالة و بطالة المتعلمين:

إذا كنا نعتبر أن العمالة في بلادنا أحد المقومات الأساسية للاقتصاد فلابد من أن تكون هذه العمالة مدربة ومؤهلة تأهيلاً يسمح لها بالعمل في المنشآت العامة والخاصة في وطننا العربي وخارجه. فالمشكلة التي لم تعد خافية على أحد في تتعدد أوجهها وترابطها بين تدني المهارات والافتقار إلى التدريب والتأهيل،والفجوة بين تخصصات العلوم الدراسية واحتياجات سوق العمل إضافة إلى تدني فرص العمل مقابل نمو القوى العاملة وبالتالي البطالة.

يرتبط الاقتصاد بالتعليم بعلاقة قوية ذات اتجاهين، فالتعليم يزود الاقتصاد بالمعارف وبالقوى العاملة المؤهلة كما يقدم للبلاد خدمة اجتماعية لا تنكر، ومن جانب آخر فالاقتصاد يقدم إلى منظومة التعليم الموارد المالية والمادية التي تمكنها من أداء وظيفتها فيه، كما أن أحد مظاهر أثر التعليم في سُوق العمل تتمثل في اختيار المهن وسوية الأجور والمنافع فيها.ويُشاهد في العالم ظاهرة تفيد أن ارتفاع التعليم يترافق بالمتوسط مع ارتفاع الكسب.كما أن ازدياد الخبرة

(المرتبطة فرضاً بالعمر) يؤدي إلى ارتفاع في الكسب المتوسط أيضاً. ويحيط بمنظومة التعليم في الوطن العربي عدداً من التحديات الخارجية والداخلية، ومن أهم هذه التحديات: ضعف الموارد المخصصة لها بالقياس بالحاجات المتزايدة، وضعف كفاءة أداء المنظومة، وقلة ارتباطها مع بيئتها والمستفيدين منها، وعلى الأخص ضعف العلاقة بين التعليم وسُوق العمل وهدر الموارد. مما يفرض أعباءً إضافية على التنمية عوضاً عن أن يكون التعليم في خدمتها.ولعل أوجه الخلل الأساسية التي تعاني منها بنية العمالة في القطر العربي السوري تتجلى في العديد من القضايا، وأهمها:[16]

1. انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل (جانب العرض) وعدم مواكبته للتطورات التكنولوجية الحاصلة في سوق العمل (جانب الطلب).

2. انخفاض الطلب على قوة العمل (بشكل عام) وعلى المستويات الجامعية والمتوسطة (بشكل خاص)

3. انخفاض المستوى التكنولوجي في معظم أنشطة القطاع الخاص وما تبعه من تركيز في الطلب على قوة العمل ذات المستوى التعليمي المنخفض، والعزوف عن الطلب على قوة العمل ذات المستوى التعليمي العالي والتكنولوجي.

4. انخفاض مستوى الإنتاجية وارتفاع مستوى البطالة المقنعة.

5. انخفاض مستوى الأجور والحوافز وارتفاع مستوى البطالة الظاهرة.

الجدول رقم (3)التركيب النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (1981 – 2004)

البيان السنة	1981	1984	1989	1991	2002	2003	2004
أمي	31.9	23.6	8.7	5.6	5.9	6.4	9.5
ملم	25.8	22.7	14.0	13.5	4.96	5.3	31.5
ابتدائية	26.8	34.6	36.2	34.9	46.7	50.2	27.5
إعدادية	6.1	8.2	12.7	18.6	15.1	16.25	12.5
ثانوية	4.4	4.5	11.0	10.8	16.0	17.23	11.4
معاهد متوسطة	1.9	2.0	6.3	10.1	7.7	8.28	4.9
جامعة فأكثر	3.1	4.4	8.1	6.5	3.4	3.7	2.6

المصدر: التعطل في دول الآسكوا، المجموعة الإحصائية السورية لعام 2002 ص98 ،المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004 ص 98.

ولكي يكون التعليم أداة للإنتاج ولنتقى شر بطالة محتملة، فإنه يتوجب:

أولاً: من الضروري وكما هو معمول به في الدول المتقدمة أو الصناعية أن تحسب بدقة مسألة (ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية)، ويأتي ذلك بإتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات، مع مراعاة إمكانات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة. كما أن الحاجة للتعليم العالي مطلب مشروع لكل مواطن وحق اختياره مشروع أيضاً وحيث أن الحاجة العبرة ليست بأعداد الخريجين فقط – الجوانب الكمية لمخرجات التعليم العالي – بل بتوعية هؤلاء الخريجين ومدى ملاءمتهم لاحتياجات التنمية من العمالة الفنية الراقية.

ثانياً: تحسين نوعية التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة، والاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميداني حتى يكون بالإمكان أن يتخرج طلبتنا قادرين على العمل واثقين من أنفسهم ومحاولة تطبيق أنماط تعليمية مستخدمة في بلدان العالم المتقدمة الأخرى أو تطوير استخدامها إن كانت مستخدمة، مثال ذلك دورات التعليم المستمر، والتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد والتعليم التعاوني وهذا الأخير يستثمر دمج الدراسة والعمل.

التنمية في سورية كمرآة للواقع الاقتصادي و الاجتماعي:

غني عن القول إن تطوير الاقتصاد والمجتمع وتنميتهما في سورية بما يحقق نقلهما إلى الواقع المتطور والمتجدد في هذا القرن الحادي والعشرين لا يتحققان ضمن أفق زمني ضيق أقله عدة أعوام، وإنما يتطلب مرحلة زمنية تتراوح بين عقد وعقدين من السنين على أقل تقدير، وخلال هذه الفترة تتغير الوقائع وتتطور العلاقات باستمرار مما يضعنا إزاء إشكالية ديناميكية بكل ما في الكلمة من معنى.

إن إشكالية التنمية السورية (بجوانبها النظرية والتطبيقية) المتعلقة بالإصلاح والتطوير والتجديد هي إشكالية ديناميكية تتناول كياناً متغيراً وبيئة عربية و إقليمية متغيرة أيضاً، وهذه التغيرات داخلية المصدر من جهة ومحددة بتأثير البيئة العالمية (بيئة العولمة المستمرة) وتغيراتها الشاملة والقطاعية بأدوات الثورة العلمية والتقانية الثالثة،

إن هذا يكشف عن التعقيد النظري والعملي والاتساع التعددي والمكاني اللذين تتصف بهما العملية التاريخية الجارية في سورية. هذه العملية تجري باتجاه تنمية الاقتصاد والمجتمع وتعتمد على تنمية الإنسان بل تنمية الناس ذكورهم وإناثهم على السواء بديلاً عن الاعتماد على الموارد والمواد، فالغاية من هذه العملية هو تجاوز المصاعب المرتبطة بالحاضر والانتقال الفعلي بالاقتصاد والمجتمع إلى القرن الجديد القرن الحادي والعشرين.

إن التحدي الاقتصادي الذي واجهته سورية لدى انتهاء القرن العشرين لم يكن مقتصراً على تراجع في معدلات نموها الاقتصادي وإنما العمل المطلوب لرفع هذه المعدلات بحيث تتجاوز معدل النمو السكاني إلى ما يفوق ضعف قيمته على الأقل (6% فما فوق).حتى يمكن تطوير الاقتصاد السوري وترقية تخصصه الصناعي وتحديث قدراته التكنولوجية وخدماته ورفع مستوى الدخول فردياً و وطنياً. على غرار ما حققت ماليزيا خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

يتطلب التجديد التقاني استثماراً كثيفا في تنمية الموارد البشرية بالتلازم مع اقتناء التقانات الجديدة والعالية وتوطينها واستخدامها الفعال وصيانتها وتحسينها بالاستناد إلى شراكات تكنولوجية وتطبيق هذه السياسات على امتداد عقد من السنيين على الأقل.لقد أوفدت ماليزيا طلابها لنيل الشهادات العليا في العلوم والتكنولوجيا الحديثة والصناعة التحويلية والإدارة الاقتصادية، وعاد هؤلاء إلى بلادهم واضطلعوا بدور بارز في تحقيق المعجزة الماليزية في عهد الرئيس الدكتور مهاتير محمد.

أما الحصول على التقانات الفعالة والجديدة فقد اقترن بالتعاون الاستثماري مع كبريات الشركات اليابانية والأمريكية والأوربية ومما ساعد على التعاون اعتماد الحكومة الماليزية منهج التخطيط الاستراتيجي والاستشراف المستقبلي والتتابع المرحلي في ترقية الاستثمار والتخصص الصناعي.

إن عملية التطوير الاقتصادي التي تشهدها سورية في جميع المناحي، تنبع من حاجة داخلية، ومن إدراك الجميع لأهمية هذه العملية لمواكبة التطورات المتسارعة في العالم. وأن الهدف من التطوير إحداث تنمية اقتصادية مستدامة، تؤمن فرص عمل وتحسن الواقع المعيشي للمواطنين. وأن الخطط الاقتصادية والاستراتيجيات الانتقالية،

لاترسم من قبل خبراء خارجيين بعيدين عن واقع سورية وخصوصيتها. بل تتم بالمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والأكاديميين والاقتصاديين والخبراء السوريين.

الخاتمة:

إن مشكلة البطالة كما تبين هي في حد ذاتها تعتبر واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه مجتمعاتنا العربية وهي أيضاً واحدة من التحديات التي يجب على الوطن الانتباه لها خلال هذه الفترة. لذا يجب علينا أن نسرع في العمل على إيجاد السياسات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

النتائج:

لعل من أهم أسباب البطالة في سوريا:

– ضعف النمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، وعدم التوسع الأفقي في أعداد المنشآت وضعف التقنيات المستخدمة في المنشآت القائمة، وتركيز القطاع الخاص في نشاطه على التجارة والخدمات، مما قلل في المحصلة من امتصاص الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل.

– تدمير الطبقة الوسطى، وإفلاس المشاريع الصغيرة والمهن الحرة أو انخفاض مردودها نتيجة المنافسة.

تفشي ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها: وتتجلى الانعكاسات الخطيرة لذلك في العديد من القضايا الجوهرية والمصيرية ومنها وضع سياسات خاطئة لمعالجة قضايا كبيرة ومنها مشكلة البطالة.

– السياسات الاقتصادية الجديدة المتمثلة في تخلي الدولة على نحو أو آخر عن دورها الاقتصادي والاجتماعي: ومن الأمثلة على ذلك فك الدولة التزامها بتعيين خريجي الجامعات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد العاطلين عن العمل من هذه الشريحة الكبيرة في المجتمع.

– زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة لسوء الأوضاع المعيشية والخدمية والتي ترتبط أسبابها على نحو أو آخر بالفساد والسياسات الخاطئة.

– عدم نجاح السياسة الاستثمارية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة المستوى وكثيفة العمل فى آن واحد، وترتب على تلك السياسات تراجع في مستويات الاستثمار ووجود أنماط استثمارية لاتتفق مع هدف التشغيل، وهو ما انعكس في النهاية في شكل ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل منتجة.

ويأتي في الحلول المتاحة لهذه المشكلة هي:

– **ربط التعليم والتدريب باحتياجات السوق:** إن التعليم والتدريب هما المحوران الأساسيان لكل قضايا التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالتعليم يهدف أساسا إلى نشر المعرفة، وذلك من أجل إعداد الكفاءات المؤهلة لتلبية احتياجات برامج التنمية وتطويرها وتحقيق الإبداع والابتكار من أجل التعامل مع المشكلات والعوائق التي تواجه مسيرة النمو والتطور في المجتمع وفقا للتغير الذي تشهده العلوم في المجتمعات البشرية.

– **الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية:** في الفترة الماضية لم تعتبر هذه المجموعة من المهن مهناً استراتيجية عند وضع خطط قطاعات المهن، باعتبار أن هناك مهناً أفضل للبدء في توظيف الباحثين عن عمل.

مقترحات و توصيات لحل مشكلة البطالة:

1. توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة.

2. إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة وتحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية.

3. ترتيب الأولويات من حيث تطوير التعليم والتدريب المناسب لاحتياجات السوق، من خلال إعادة النظر في سياسة التعليم ونظم القبول وبصفة خاصة في الكليات الجامعية وفي المدارس الثانوية بأنواعها لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تعاني من نقص في القوى العاملة.

4. إعداد برامج تدريب خاصة لبعض خريجي الجامعات للمساهمة في تقديم الخدمات العامة.

5. الاهتمام بالصناعات الصغيرة والتي تقوم على المنتجات البيئية لأغراض التصدير وتوفير مصادر التمويل اللازمة لإقامة تلك الصناعات، والمساعدة في تسويق منتجات هذه الصناعات والتخفيف من أعباء التسويق.

المراجع :

1. ابن علي، *زياد عربية. البطالة في سورية: الوضع الراهن- الأسباب- الآثار- السياسات* ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بتاريخ 2005/9/21 ، على الموقع
http://www.cssr-syria.org/OneStudy.php?StudyNum=61 >
2. النفيعي ، عبد 1993م.*التعطل في دول الاسكوا.الأردن :اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا* . 265 ، 63.
3. الدوسري , إبراهيم مبارك .(1423هـ/1993م).*البطالة بين خريجي التعليم الثانوي و الجامعي في منطقة الرياض.: مركز أبحاث مكافحة الجريمة*. 83.
4. النويصر ، خالد رشيد.(1420هـ/2000م).*بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين واقعها و أسبابها و حلولها* .بحث دكتوراه .مكة المكرمة: جامعة أم القرى. ص 55-56.
5. زكي ، رمزي. *الاقتصاد السياسي للبطالة*، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد226، تشرين الأول23،1997، 27+29، 30.
6. نبوة، زينب. *الفقر و إشكالية القضاء عليه*. جريدة النور، العدد 326بتاريخ 2008/1/23.
7. مصطفى، محمد غريب. *البطالة والفقر علة العلل الاجتماعية* .الحوار المتمدن العدد2101 التاريخ 11/16/ 2007 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=115554>
8. جريدة الثورة 2006/6/10 الاقتصاد السوري كما يراه صندوق النقد الدولي لعام 2006م ...البيان الختامي للبعثة دمشق – 14 أيار 2006.
9. المجموعة الإحصائية لعام 1990-2003 المكتب المركزي لإحصاء – دمشق.
10. المجموعة الإحصائية لعام 2003 – الحسابات القومية – الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة لعام2000.
11. طيارة، محمد. *أضرار التدهور البيئي و التصحر في سوريا*. مكتب الرياض ، دمشق،2003/6/18. الموقع الالكتروني.http://www.alriyadh.com

12. مـــــرزوق، نبيـــــل. *البطالـــــة و الفقـــــر فـــــي ســـــوريا* .بتـــــاريخ 2008/5/24. <http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/nabil/nabil.htm>.

13. المكتب المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السورية لعام* 2005، ص 89.

14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002، نيسان 2003، الجداول المرفقة.

15. حبيب، مطانيوس. *مداخلة في مسألة البطالة* ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة،دمشق،بتاريخ2004/7/7، على الموقع.<http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/habib2004.htm>.

16. مـراد، محمـد جـلال. *تعقيـب علـى محاضـرة الـدكتور سـعيد النابلسـي (تصـحيح بنيـة العمالـة السـورية)*، بتاريخ2008/5/1.<http://www.mafhoum.com/syr/articles99/naboulsi/mrad.htm>.